اقتصاد

فوق الطاولة

مقترح لعدالة الدعم: جمعية ذوي الدخل المحدود

علي نزار الآغا

ثمة غياب صارخ للعدالة في مسألة الدعم، سواء قبل «العقلنة» أم بعدها، فنصيب المواطن ذي الدخل المحدود أكبر بكثير من غيره جراء المنعكسات السلبية لملف الدعم وتداعيات الحرب.

ورغم الشعارات الرنانة التي تطلقها الحكومة من يوم للآخر لتأكيد ضرورة إيصال الدعم إلى مستحقيه؛ يأتي الواقع مخالفاً لكل تلك الشعارات، ولنا في «لعبة» رفع الأسعار للمواد المدعومة حتى جردت من الدعم الحقيقي، مثال واضح، على مدى معاناة المواطن ذي الدخل المحدود. فخلال الحرب تم رفع سعر المازوت بنحو ٧٠٠٪ والبنزين ٣٠٠٪ والخبز ١٣٣٪ والأدوية ١٠٠٪، إضافة إلى الغاز والكاز والمواد المقننة من سكر ورز. وهذا ما أدى إلى زيادة أسعار كل شيء، على نحو كارثي من حيث الأثر في الدخل الحقيقي للمواطن ذي الدخل المحدود أصلاً. ما يقتضي التدخل الإسعافي المباشر لدعم المواطن المستحق للدعم، بشكل عادل.

وهنا نقترح على الحكومة إعلان إنهاء الدعم للمواد التي كانت مدعومة، وتأسيس جمعية خاصة بالمواطن ذي الدخل المحدود، وليكن اسمها «جمعية ذوي الدخل المحدود»، بحيث يقوم المواطن بالتسجيل لدى الجمعية ضمن شروط محددة وإثباتات تؤكد تحقيقه لشروط «ذوي الدخل المحدود»، وعلى ذلك يتم التدقيق في البيانات وتسجيل أسماء المستحقين للدعم الحقيقي، فيتم استصدار بطاقة صراف آلي لكل مستحق، لتحويل مبلغ شهري، يتناسب مع ما يحتاج إليه لتلبية متطلباته الأساسية، والمبلغ الذي يمكن للحكومة أن تخصصه للدعم.

وبهذه الطريقة تضمن الحكومة إيصال الدعم لمستحقيه الحقيقيين، أي الوصول إلى العدالة في توزيع الدعم على المواطنين، كما تضمن تقديم دعم نقدي حقيقي قادر على مساعدة ذوي الدخل المحدود في تأمين متطلبات المعيشة الأساسية، فالدعم من خلال المواد وخاصة المقننة لم يعد يتناسب مع العصر، إضافة إلى كونه باباً للهدر وحتى للفساد. والواقع أثبت أن الدعم النقدي هو الأكثر جدوى والأقل هدراً وفساداً لو كان مؤتمتاً بطريقة صحيحة. لذا فاعتماد أسلوب البطاقات الذكية لتوزيع الدعم يمكّن الحكومة من قفل معظم أبواب الفساد التي فتحها ملف الدعم بمختلف أشكاله منذ عشرات السنين.

يشار إلى أن حصيلة الزيادات المتتالية في أسعار المواد «المدعومة» سوف تؤمن للحكومة وفورات بمليارات الليرات السورية، كانت مدرجة في حساب الدعم، الذي لم يكن يصل إلى مستحقيه بالشكل الأمثل، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذا الرقم والموازنة بينه وبين الإمكانات الحقيقية للحكومة ومواردها ونفقاتها لتحديد مبلغ حقيقي ذي فعالية على الأرض من أجل توزيعه بشكل شهري على ذوي الدخول المحدودة، من خلال الجمعية المقترح إنشاؤها.

وجّه وزير النفط بالتدقيق بمبلغ وفر البطاقة الذكية

رصد ٢٠ مليار ليرة لتنفيذ البنى التحتية لمشروع «الرازي» وتعويض بدلات الإيجار

الحكومة: تحسن في الكهرباء والماء والاتصالات واعتماد بدائل لمواجهة التحديات كافة

الوطن

ثمن رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي الجهود التي يبذلها الفريق الحكومي للتخفيف من آثار التحديات التي يواجهها الشعب السوري يومياً جراء الاعتداءات الإرهابية المتكررة على مقدرات الشعب السوري، مشيراً إلى الخيارات والبدائل التي تم اعتمادها لمواجهة التحديات كافة.

وجدد الحلقي تأكيد حرص الحكومة على مواجهة جميع حالات الفساد وتجار الأزمات وتعزيز مقومات صمود واستقرار الليرة السورية. مشيراً إلى أهمية معالجة واقع التشابكات المالية بين الجهات المعنية كافة وتطوير القطاع الإداري وتنميته وتسهيل الإجراءات أمام المواطنين.

كما ناقشت الحكومة خلال جلستها الأسبوعية يوم أمس العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية والمعيشية، أهمها الواقع المعيشي والخدمي المتدهور في مدينة دير الزور نتيجة الحصار الخانق التي تفرضه العصابات الإرهابية على المدينة حيث تم اتخاذ العديد من الحلول والخيارات للتخفيف عن الأهالي وفك الحصار عنهم من أجل إعادة الحياة إلى وضعها الطبيعي، إضافة إلى إمكانية عودة الأهالي الذين غادروا المدينة إليها والمساهمة في إعادة دوران عجلة التنمية في المدينة الصامدة.

كما تناول الاجتماع بحث آليات تطبيق المرسوم ٦٦ الذي يعد مكرمة من الرئيس بشار الأسد لأهالي منطقة المزة (بساتين الرازي) من أجل تسهيل حصول الأهالي على حقوقهم وإعادة إعمار المنطقة بصورة حضارية وجمالية تساهم في رفع المستوى المعيشي والخدمي لأبناء المنطقة وإحداث نهضة اقتصادية وخدمية ومجتمعية فيها، وأشار الدكتور الحلقي إلى رصد الحكومة ٢٠ مليار ليرة سورية لتنفيذ البنى التحتية للمشروع وتعويض بدلات الإيجار.

إضافة إلى واقع مياه الشرب في العديد من المناطق وكذلك السبل الكفيلة لدعم القطاع الكهربائي من أجل تخفيف عدد ساعات التقنين.

وخلال الجلسة أكد الحلقي ضرورة توفير المواد الأولية للصناعات الوطنية بكل مكوناتها من أجل تحقيق انطلاقة حقيقية في القطاع الصناعي الذي يعد رافداً حقيقياً للدخل الوطني، إضافة إلى مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار المجتمعي، مجدداً تأكيده الاستمرار في تطبيق مشروع البطاقة الذكية للسيارات الحكومية حيث طلب الحلقي من وزير النفط التدقيق بمبلغ (الوفر) نتيجة التطبيق الحاصل للبطاقة الذكية وهل هو وفر حقيقي؟ ومدى تحويل مبالغ الوفر إلى وزارة المالية والتشدد في منع حدوث حالات فساد في الموضوع.

وأشار الحلقي إلى بدء توزيع مادة المازوت لفصل الشتاء على المواطنين حيث تم توزيع أكثر من ٨ ملايين لتر لنحو ٥٥ ألف عائلة، ووجه وزارتي الإدارة المحلية والنفط بالإشراف على ضوابط ونواظم التوزيع بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

وثمن الحلقي جهود وزارة التربية في إصدار نتائج الدورة الثانية للتعليم الثانوي وكذلك جهود وزارة التعليم العالي للتحضير لاجتماعات اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي التي ستعقد قريباً بهدف انطلاق العملية الدراسية والتعليمية في مدارس وجامعات سورية بكل انسيابية انطلاقاً من تصميم الشعب والدولة السورية على البقاء والتصدي والبناء ونشر الفكر التنويري وتحصين المجتمع من الفكر الإرهابي التكفيري المجرم.

وقدم المهندس نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع القطاع الخدمي، مشيراً إلى التحسن التدريجي في أداء هذا القطاع وخاصة الكهرباء ومياه الشرب والاتصالات والجهود الإغاثية المقدمة من خلال توزيع المساعدات الإنسانية على المتضررين حيث تم توزيع ٦٧٠ ألف سلة غذائية أي بزيادة ٥٨ بالمئة عما سبق، مثمناً جهود الجمعيات الأهلية المحلية في هذا المجال، وأشار إلى جهود وزارة الإدارة المحلية في معالجة النفايات الصلبة والحد من التلوث البيئي، والجهود المبذولة لمعالجة أمراض الصيف وخاصة اللاشمانيا في بعض المناطق ولا سيما في مدينة حماة، وأشار إلى الجهود المقدمة لإيصال المساعدات الغذائية لأهالي دير الزور حيث تم إيصال اليوم المئات من الأطنان من المواد الغذائية.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بإيقاف إجراءات سحب الأعمال والتنفيذ على حساب المتعهد وإعفائه من تنفيذ العقود المبرمة وتصفيتها على الوضع الراهن مع إمكانية الاستمرار في التنفيذ ضمن الشروط المحددة فيه، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويأتي مشروع القانون ضمن توجهات رئاسة مجلس الوزراء للمعالجة العادلة لهذه العقود سواء هي التي قيد التنفيذ أم العقود المنتهية أم المعلقة بما يضمن حق الجهات العامة والمتعهدين، وذلك نظراً لتعثر تنفيذ الأعمال في معظم العقود المبرمة مع الجهات العامة نتيجة الظروف الراهنة وللمعاناة الكبيرة والخسائر التي يتعرض لها متعهدو العقود المبرمة مع هذه الجهات، ونظراً لقيام بعض الجهات العامة بسحب الأعمال من المتعهدين دون النظر إلى أسباب التوقف أو التأخر عن التنفيذ وإلى صعوبة معالجة الأوضاع الاستثنائية لهذه العقود وفق الأحكام المنصوص عليها في نظام العقود الموحد الصادر بالقانون ٥١ لعام ٢٠٠٤.

كما بحث المجلس مشروع قانون منح أصحاب البضائع المتروكة والمحجوزة قضائياً أو إدارياً المودعة في مخازن وساحات المرافئ والمديرية العامة للجمارك مهلة شهرين لتسوية أوضاع بضائعهم، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويأتي مشروع القانون في ضوء ما تشكله البضائع المتروكة والمحجوزة قضائياً أو إدارياً من إشغالات عقيمة لتلك الساحات والمخازن وضرورة تحرير هذه الساحات والمخازن لاستثمارها في إيداع بضائع جديدة وفي ضوء ما قد يعتري هذه البضائع من نقصان في القيمة أو تلف بسبب تعرضها للعوامل الجوية أو انقضاء مدة صلاحيتها ونظراً لتعذر بيع هذه البضائع وفق الأنظمة النافذة.

ووافق المجلس على قرار مجلس الوزراء بتعديل الفقرة أ من المادة الأولى من القرار رقم ١٥٤٨ لعام ٢٠٠٩ المتضمن تحديد بدل خدمات الفحص الفني للمركبات العامة والخاصة.

واطلع المجلس على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن اقتراحها إمكانية تحمل الحكومة تكلفة شحن المواد الغذائية من مؤسسات التدخل الإيجابي إلى محافظة دير الزور، نظراً للتكلفة المالية العالية الناجمة عن عمليات الشحن وقد تمت الموافقة عليه.

الحكومة توافق على فسخ العقود مع القطاع الخاص

رمضان: ٨٠٠ مليون فوائد تجديد الكفالات و٧٠٠٪ زيادة الأسعار

محمود الصالح

أخيراً وبعد مطالبات مارائونية طويلة للمقاولين من خلال نقابتهم المركزية وافقت الحكومة على نسخ العقود المبرمة بين جهات القطاع العام والتعاوني والمشترك من جهة والمقاولين في القطاع الخاص من جهة أخرى وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار والتي تجاوزت ٧٠٠٪ عما كانت عليه أثناء التعاقد قبل خمس سنوات حسبما ذكر نقيب المقاولين محمد رمضان في تصريح خاص لـ«الوطن» وأضاف: إن الحكومة مشكورة قد استجابت لمطالب المقاولين بفسخ العقود المبرمة وغير المنتهية وذلك لعدم وجود إمكانية لتنفيذ هذه العقود حيث سيتم فسخ جميع العقود غير الضرورية والتي لم تصل فيها نسبة الإنجاز إلى ٦٠٪ وإعادة مستحقات المتعهدين.

وأما بالنسبة للعقود التي تراها الحكومة ضرورية وكذلك العقود التي أنجز منها نسبة ٦٠٪ فيتم الاتفاق على أسعار جديدة تتناسب مع الواقع الحالي وأكد رمضان أن أسعار المتر المكعب من البيتون كان عند التعاقد ٨٥٠٠ ل.س أما اليوم فإن كلفة المتر المكعب تصل إلى ٤٠ ألف ل.س وهنا نشكر رئيس الحكومة والنائب لشؤون الخدمات ووزير الأشغال على تفهمهم لمشاكل المقاولين. واشترطت الموافقة التي أعطتها الحكومة أن يقدم المتعهد سند تعهد لدى الكاتب بالعدل بعدم مطالبة الجهات المتعاقدة معه بفوات الربح عن الأعمال التي لم ينجزها ويتم إعطاء المتعهد عند تصفية العقد فروق الأسعار لجميع الأعمال المنفذة. علماً أن المتعهدين كانوا يدفعون سنوياً ما يصل إلى ٨٠٠ مليون ل.س فوائد كفالات على العقود من دون أن يستفيدوا أي شيء ويصل عدد المتعهدين في سورية إلى ١٢ ألف متعهد يساهمون بـ٧٨٪ من خطة الأعمال التي تنجزها الدولة خلال الخطط السابقة ويرى رمضان أن قرار الحكومة جاء منصفاً للمتعهدين واستطاع إنهاء مشكلة كانت عالقة منذ سنوات وتمت إعادة تصويب الأمور بما يتوافق بين مصلحة الدولة ومصلحة المتعهدين.

شركات أجنبية عينها على الاستثمار في كهربائنا.. والوزير: ١٩ مليار يورو لتنفيذ إستراتيجيتنا حتى عام ٢٠٢٥

الوطن

أكد وزير الكهرباء المهندس عماد خميس خلال لقائه مع مجموعة من الشركات الصينية والأوكرانية والنرويجية والنمساوية المهتمة بالمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار، أن الوزارة تدعم جميع الخطوات والرؤى التي ترغب من خلالها الشركات الأجنبية الاستثمار في قطاع الكهرباء السوري ودعم العملية التنموية وخاصة مرحلة إعادة الإعمار.

مشيراً إلى أنه رغم أعمال التخريب الكبيرة والممنهجة التي أصابت قطاع الكهرباء استطاعت الوزارة الحفاظ على البنية التحتية الكهربائية وجميع مكونات المنظومة الكهربائية من محطات توليد ومحطات التحويل وخطوط النقل وإبقاءها في حالة جهوزية عالية مشيراً إلى أن الاعتداءات الإرهابية التي طالت قطاع النفط وأدت إلى نقص كبير في كميات الوقود اللازمة لتشغيل محطات توليد الكهرباء أدت إلى النقص الحالي بكمية توليد الطاقة الكهربائية.

وأن الوزارة عملت على إحداث وإنشاء محطات التوليد والتحويل إضافة إلى إعدادها الرؤية الإستراتيجية المستقبلية لقطاع الكهرباء والتي تتضمن الاستثمارات اللازمة للقطاع لغاية العام ٢٠٢٥ بهدف إعادة البناء من جهة والاستمرار بتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة لتطوير عمل القطاع من جهة أخرى.

وبين الوزير حاجة تنفيذ هذه الإستراتيجية إلى نحو ١٩ مليار يورو موزعة على إنشاء محطات توليد ومحطات تحويل وشبكات نقل وتوزيع وأيضاً مشاريع الطاقة المتجددة مع التأكيد أنه يتم تأمين التمويل اللازم من التمويل المحلي من الموارد الذاتية أو عبر تأمين القروض من الدول الصديقة وأن القسم الأخير من التمويل يتم من خلال مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الكهرباء وذلك وفق قانون التشاركية الذي يتضمن البنية التشريعية المناسبة والضامنة لأي مستثمر يرغب في الاستثمار.

وبدورهم بين ممثلو الشركات الأجنبية رضاهم حول إتاحة الفرصة لهم لعرض المشاريع التي يرغبون المشاركة بها للاستثمار في قطاع الكهرباء حيث استعرض ممثلو الشركات الأجنبية المشاركون في اللقاء المشاريع التي يمكن أن يتم إنشاؤها من قبلهم في سورية والمتعلقة في قطاع الكهرباء مثل إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريد محطات توليد للكهرباء نقالة ومحطات تحويل نقالة أو محطات تحويل ثابتة ومستودعات متنقلة للوقود ووجه الوزير بضرورة مناقشة العروض المقدمة من الفريق الفني في الوزارة واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تسرع في تنفيذ مشاريع استثمارية رائدة في قطاع الكهرباء السوري.

الجزائري يحصر منح إجازات الاستيراد به شخصياً.. و«الاقتصاد»: بل مسؤولية المديريات ومهمة اللجنة التي يرأسها الوزير الدراسة والتوجيه!

علي محمود سليمان

علمت «الوطن» من مصادر حكومية «مسؤولة» أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري حصر موضوع منح إجازات الاستيراد به شخصياً، وعلى ذلك يتم المنح من دون آلية إدارية واضحة، بل بشكل مزاجي مرتبط بالوزير شخصياً.

مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ثائر فياض بيّن لـ«الوطن» أن منح إجازات الاستيراد كان ومازال يتم عن طريق مديريات الاقتصاد في المحافظات، وأن اللجنة المشكلة ضمن وزارة الاقتصاد تقوم بدراسة طلبات الاستيراد ورفع التوجيهات بخصوصها فقط.

وأوضح أن اللجنة شكلت بعد استلام همام جزائري لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتضم وزير الاقتصاد ومعاون الوزير ومدير التجارة الخارجية ومعاونه، حيث يتم جمع كل طلبات الاستيراد المقدمة خلال كل يوم ضمن جدول يرفع للجنة ضمن الوزارة لتقوم بدراسة كل طلب على حدة واتخاذ التوجيه بخصوص كل طلب، سواء بمنح الإجازة أو التريث بها أو الرفض أو الموافقة على ربع أو نصف القيمة لكل طلب بحسب الدراسة المتعلقة به ويتم رفع الطلبات مع التوجيهات المتعلقة بها إلى مديريات الاقتصاد لمنح إجازة الاستيراد.

وأضاف فياض: إن الغاية من تشكيل اللجنة هو دراسة طلبات الاستيراد حسب حاجة السوق إليها، لافتاً إلى أن إشارة البعض لإمكانية أن تكون اللجنة باباً للاستغلال والتمييز ما بين التجار والتحيز للبعض على حساب الآخر، يعتبر غير دقيق حيث إن هناك معايير ومبادئ واضحة ومعلنة لسياسة ترشيد الاستيراد وهناك اتفاق مع غرف التجارة والصناعة حول المواد المسموح باستيرادها ويتم منح إجازات استيراد لها، حيث إن كل المواد الأولية للصناعة ومستلزمات الإنتاج يتم منحها موافقة إجازة الاستيراد، في حين المواد الغذائية التي يصنع منها محلياً لا يوافق عليها، فمثلاً منذ شهرين لم يمنح أي موافقة لاستيراد مواد الزيت والسمنة، أما الحديث عن وجود حالات فساد في منح إجازات الاستيراد وأنها أصبحت بيد الوزير وعلى هواه فهو كلام غير دقيق ومبالغ فيه.

لافتاً إلى أن التجار لا يتقدمون بطلبات إجازات الاستيراد بأنفسهم وبشكل شخصي وإنما، تقدم الطلبات عن طريق معقب المعاملات لإتمام أوراق إجازة الاستيراد، ومن الممكن أن يدعي معقب المعاملة أنه دفع مبالغ كرشاوى هنا أو هناك ليحصل على أجر إضافي من التاجر نفسه، ولذلك نسمع من بعض التجار أنهم دفعوا للحصول على إجازاتهم وهذا أمر غير صحيح، كون كل الأوراق والثبوتيات المتعلقة بمنح إجازة الاستيراد معلنة ومعروفة وكل ما يتعلق بسياسة ترشيد الاستيراد متفق عليه مع غرف التجارة والصناعة.

وبخصوص عدم منح موافقة إجازة استيراد لمستوردي الخضر والفواكه إلا لمن يملك سجلاً تجارياً للخضر والفواكه أو يملك أو يستأجر محلاً في سوق الهال في أي محافظة من المحافظات، أشار فياض إلى أن هذا الإجراء اتخذ منذ فترة بهدف دعم وحماية الإنتاج المحلي من الخضر والفواكه، في ظل وجود وفرة في المحاصيل وعدم وجود منافذ للتصدير حالياً نتيجة ظروف الأزمة، حيث لم يتم منح أي إجازة استيراد للخضر والفواكه خلال فترة ذروة الإنتاج.

«المركزي» يبحث تجاوزات «الضابطة العدلية» مع مديري المصارف «غداً»

محمد راكان مصطفى

اشتكى بعض مديري المصارف العامة من التجاوزات التي يتعرض لها بعض الفروع بدخول عدد من عناصر الضابطة العدلية والتحقيق مع الموظفين والاطلاع على برنامج القروض الخاص به، إضافة إلى العبث بالوثائق الخاصة بالمصرف.

وبناء على هذه الحوادث المتكررة تم عقد اجتماع للجنة التنسيق بين المديرين العامين للمصارف العامة لبحث هذه التجاوزات وتم توجيه كتاب إلى وزير المالية مؤخراً، للمطالبة بمخاطبة وزير العدل لبيان الآلية القانونية التي يجب اتباعها من الجهات غير المشمولة بقانون السرية المصرفية عند حاجتها للحصول على أي معلومات أو بيانات تحتاج إليها من المصارف العامة العاملة في القطر.

وعلى ذلك عممت مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي سورية المركزي بتحديد موعد للاجتماع مع مديري المصارف العامة غداً الخميس بهدف الوصول إلى آلية المعالجة الملائمة من أجل التنسيق مع الجهات المختصة بما يضمن تمكين هذه الجهات بأداء المهام الموكلة إليها بموجب القوانين والأنظمة النافذة مع تأكيد عدم تعارض هذه الإجراءات مع مبدأ السرية المصرفية، وبما يكفل الحفاظ على السمعة الحسنة للقطاع المصرفي من جهة أخرى.

وفي سياق متصل، علمت «الوطن» بأنه تمّ عقد اجتماع للجنة المكلفة دراسة موضوع تعاقد المصارف العامة مع المحامين أمس، وذلك بناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء. وتم خلال الاجتماع مناقشة الطريقة المثلى لتحديد نسبة التعويض الذي يجب أن يحصل عليه المحامي المتعاقد مع المصرف، وقد تم التوافق بشكل مبدئي على أن تكون نسبة محددة مرتبطة بقيمة القرض، وليس مبلغاً مقطوعاً، على أساس أن يسهم ذلك تسريع المعاملات المتعلقة بتحصيل مبالغ القروض المتعثرة.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» كان الخلاف يدور حول اختيار المصارف للمحامين عن طريق ترشيحات نقابة المحامين أو الحرية المطلقة لمديري المصارف باختيار المحامين الذين يجدون فيهم الخبرة والكفاءة المطلوبة لأداء العمل.

هل هكذا يكون الردع؟

٣٤٥ تاجراً خالفوا قانون التموين الجديد رغم العقوبات!

عبد الهادي شباط

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية باسل طحان لـ«الوطن» أن عدد الضبوط والمخالفات التي تم تنظيمها وفق قانون التموين الجديد وحسب المادة ٢٣ منه بلغ ٣٤٥ ضبطاً في مختلف المحافظات، مبيناً أن معظم المخالفات يشمل البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم إبراز الفواتير.

كما أكد طحان أنه لم يتم تحويل أي مخالفة إلى وزارة المالية ليتم تحصيلها وفق مبدأ جباية الأموال وهو ما ينص عليه القانون في حال عدم مبادرة التاجر أو المخالف إلى تسديد ما يترتب عليه من غرامة مالية جراء الضبط المنظم بحقه وهو ما يشير إلى جدوى القانون الجديد وفعاليته وجدية التعامل معه من التجار وأصحاب الفعاليات الاقتصادية وأن هناك الكثير من الحالات التي بادر فيها صاحب الضبط إلى دفع الغرامة المترتبة عليه في اليوم نفسه الذي تم تنظيم الضبط بحقه وأجرى تسوية عليها.

وفي السياق ذاته أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم أن عدد الضبوط المنظمة بحق مخالفين منذ بداية تطبيق القانون الجديد بلغ في ريف دمشق ٦٣ ضبطاً منها ضبط محلين لبيع اللحوم الفاسدة أحدهما يبيع قطع الفروج في منطقة الغزلانية حيث تم ضبط لحوم فاسدة لديه وتم إغلاق المحل وإحالة البائع على القضاء موجوداً وإتلاف كميات اللحوم الفاسدة التي تم ضبطها، كما بيّن أنه تم ضبط مستودع لبيع مواد التنظيف منتهية الصلاحية، وإغلاق محطة وقود.

وبيّن السالم أن المديرية تعمل على القيام بحملة إغلاقات إدارية بحق المخالفين من أصحاب الفعاليات التجارية وأن ذلك يأتي في سياق تنفيذ القانون الجديد وحث المخالفين على تسديد الغرامات المالية المترتبة عليهم كما أن ذلك يأتي ضمن التدرج الذي تعمل عليه المديرية في تنفيذ القانون الجديد حيث كانت المرحلة مقتصرة على التوجيه والإرشاد وإيضاح أهم المحاور في القانون للتجار.

وبالعودة إلى مدير حماية المستهلك الذي أوضح أن قيمة الغرامة المالية المترتبة على المخالفين وفق هذه المادة هي ٢٥ ألف ليرة حيث يتم منح المخالف خمسة أيام من اليوم الذي يلي تنظيم الضبط يستطيع خلالها دفع المخالفة وإجراء التسوية عليها وفي حال تجاوز هذه المدة من صاحب الفعالية يتم إغلاق المحل إدارياً لمدة ١٠ أيام مع احتفاظه بإمكانية إجراء التسوية عليها خلال هذه الفترة وفتح محله مباشرة وفي حال انتهت مدة إغلاق المحل من دون أن يسدد المخالف ما يترتب عليه تتم إحالة المخالفة إلى وزارة المالية لتتم جبايتها أصولاً.

القلاع: خبرات لبنان المالية سورية الأصل.. وسفر: خطوات ناقصة لتحرير الاقتصاد

الوطن

قال غسان القلاع رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق إن معظم جهاز الحركة المصرفية والتجارية الأساسي في لبنان هو من السوريين من منصب المديرين إلى المستويات الأخرى في المؤسسات المصرفية والتأمينية والمالية اللبنانية، وجميعهم نزحوا على مراحل متعددة منذ ثلاثينيات القرن الماضي إضافة إلى انتقال الأعمال التجارية التي كانت حكرا على من يتقن اللغة الأجنبية من لبنان وفلسطين إلى سورية قبل أن يحصل التمازج بينهم وبين السوريين ليثمر ذلك عن خبرات سورية متميزة عبر عشرات السنين الماضية.

جاء ذلك خلال توقيع اتفاق تعاون بين الغرفة وجامعة اليرموك الخاصة. بدوره أكد رئيس الجامعة عادل سفر أن القطاع الخاص هو الشريك الأهم للدولة، وأضاف قائلاً: «عملنا عندما تكلفنا بمواقع حكومية في الدولة منذ العام ٢٠٠٠ بضرورة أن يأخذ القطاع الخاص دوره على الوجه الأكمل وإلى أبعد الحدود وقد خطونا خطوات ومازال هناك خطوات مكملة لم يتسن لنا انجازها في السير نحو عملية التحرير الاقتصادي والتي كان يجب أن تبدأ من وقت مبكر ومنذ فترة طويلة لأن الطموح كان أن تعود سورية إلى موقعها بين الدول الرائدة في مختلف المجالات». وأشار إلى أن السوريين لعبوا دوراً كبيراً في مختلف بلدان العالم وتمتعوا عبر السنين بالجدية بالعمل واحتلال المواقع المتميزة في مختلف المهن عالية المستوى العلمي والاقتصادي والريادة في مختلف المجالات.